قضية لعموري: الظروف والملابسات

أ/عمران هيبي / جامعة العربي التبسي– تبسة

2017kadhem@gmail.com

الملخص: يهدف هذا البحث إلى تقديم محاولة تحليلية تاريخية لبعض الاختلالات التي مست كيان الثورة التحريرية، إذ رسم الرعيل الأول مبادئها وطبقوها على أرض الواقع، ولكن ما لبث البعض أن حادوا عن مسارها، خاصة بعد مؤتمر الصومام، وتفاقمت الصراعات وزادت الانحرافات عن خطى نوفمبر خاصة على الحدود الشرقية، وعندما حاول البعض من أمثال محمد لعموري ورفاقه في الولاية الأولى والقاعدة الشرقية تصحيح الأخطاء ورأب الصدوع التي هزت بنيان الثورة، والحيلولة دون انشطارها، اتهموا بالتآمر على الثورة وخيانتها، وتمت محاكمتهم، فأعدم البعض وسجن البعض الآخر، ولذلك كان من الواجب تسليط الضوء على تلك الأحداث التي غيرت المفاهيم والرؤى، وتبيين أوجه الاختلاف والاتفاق حول قضية لعموري ورفاقه.

الكلمات المفتاحية: الحدود الشرقية – قيادة العمليات – الصراعات – التآمر – الانقلاب – الحكومة المؤقتة

Résumé:

Cette recherche a pour objectif de présenter un essai analytique historique pour quelques anomalies qui avait touché la révolution de libération algérienne, or la première génération qui a tracé ses principes et ils les avaient appliquées sur terrain, mais d'autres avaient dévié et avaient dérouté la bonne voie,

surtout après le congrès de Soummam, et les conflits avaient aggravé la situation et les dérives avaient accumulé sur les pistes de Novembre surtout sur les frontières est, et lorsque certains avaient tenté d'ajuster et de rassembler les rangs ,à l'exemple de Mohammed Laamouri et ses collègues dans la première Wilaya et la Base Est , qui ont secoué la structure de la révolution, et d'éviter sa dissolution, ils ont été condamné de trahir et conspirer la révolution, et ils étaient présenté devant la cour, les uns étaient exécuté et les autres ont été emprisonnés, et pour cela il a fallu de mettre en brillance ces événements qui ont changé les perceptions et les visions, et qui montre les différences et points d'accord dans l'affaire de Laamouri et ses collègues.

Mots clés : les frontières est- Commandement des opérations - les conflits – conspiration – coup d'état - le gouvernement provisoire.

مقدمـــة:

شهدت الثورة الجزائرية بعد مؤتمر الصومام انحرافات واسعة عن خطى نوفمبر وما وضعه الرعيل الأول من مبادئ وأهداف واضحة المعالم، وعاين بعض قادة جيش التحرير الوطني – خاصة على الحدود الشرقية – تلك الاختلالات والانحرافات، ولم يستطع هؤلاء القادة أن يقفوا مكتوفي الأيدي أمام ما شاهدوه من انتشار سياسة الجهوية والمحاباة والتسيير السيئ على الحدود الشرقية، بل عملوا جهدهم لمواجهة هذه الأخطاء وترقيعها

والحيلولة دون تكرارها، ولكن دارت الدائرة عليهم، وتم اتهامهم بإثارة الشقاق وبالتآمر وبالخيانة، وحوكموا باسم الشرعية الثورية، فاعتبر بعضهم قد قام بسلوكات منافية لأخلاقيات الثورة، واعتبر البعض الآخر منشقا وخائنا وحكْمُ الخائنِ الإعدامُ، وتعد محاكمة محمد لعموري[1] مع مجموعة من رفاقه من المحاكمات العسكرية البارزة أثناء الثورة، والتي مهدت السبيل أكثر لتفاقم الخلافات التي تلتها، وغذت الصراع على الزعامة والسلطة فيما بعد بين قادة جيش التحرير الوطني وقادة الجبهة.

ومن هذا المنطلق نطرح التساؤلات الآتية:

كيف كانت الأوضاع على الحدود الشرقية بعد مؤتمر الصومام؟

وإلى أي مدى كان تأثيرها على مسار الثورة التحريرية؟

وكيف كانت الصراعات على الحدود الشرقية وما هي أسبابها الخفية والمعلنة؟

وما هي الأسباب الكامنة وراء اجتماع عقداء الكاف؟

وما هي الدواعي الحقيقية وراء إعدام العقيد لعموري وبعض رفاقه؟

1- تداعيات مؤتمر الصومام:

كل الأمور كانت مفتوحة على الكثير من التناقضات التي بدأت تطفو على السطح وعلى مسرح الأحداث في الجهة الشرقية، وعرفت الثورة الجزائرية تطورات ملحوظة على الصعيدين الداخلي والخارجي، وكانت هذه التطورات تارة مواكبة للمسار الذي رسمه الرعيل الأول من مفجري الثورة التحريرية وتارة تتسم بالانحراف عنه، الأمر الذي شحن

الأجواء بالتوتر وملأها انقساما، وخلق صراعات عديدة كان لها أثر بالغ في توجه الثورة الذي نادى به بيان أول نوفمبر خاصة بعدما طعن البعض في نوايا عبان رمضان.[2]

ويلاحظ أن الكثير من قادة الولايات الداخلية كانوا رافضين لمقررات الصومام، وبالأخص ما تعلق منها بأولوية السياسي على العسكري التي خلقت بلبلة وسط قوات جيش التحرير الوطني وطرحت مشكلة عويصة لدى قيادة الثورة آنذاك، فهذه الفكرة التي اقترحها عبان رمضان في مؤتمر الصومام مقبولة من حيث المبدأ وحسن النوايا، ولكن هل كان الوقت مناسبا لطرحها؟ بالطبع لا، فالثورة كانت تعاني من انشقاق بلونيس، زيادة على أن فشل الحركة السياسية مازال ماثلا للعيان، كما أن جل مفجري الثورة من المنظمة الخاصة، وهم يعتبرون أنفسهم عسكريين، وجيش التحرير هو حامي جبهة التحرير التي كان ميلادها من صلبه، فشبكات الجبهة قد أنشأها جيش التحرير لحماية الكفاح المسلح.[3]

ويبدو المشهد السياسي طاغيا في مؤتمر الصومام فنجد حوالي 60 % من أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ سياسيين إذا ما ربطنا ذلك بالمستوى التعليمي، ومنه تفرغ عبان رمضان لقيادة الثورة،[4] وخلقت أولوية السياسي على العسكري عدة مشاكل في وحدات القتال ومراكزه الممتدة عبر التراب الوطني، وبما أن الولايات الداخلية كانت تتزود بالسلاح من تونس، فكثيرا ما كان المسؤولون في الأوراس يطرحون سؤالا على الدوريات القادمة من الولاية الثالثة والرابعة والتي كانت في طريقها للتزود بالسلاح من تونس إن كانوا من جبهة التحرير أو جيش التحرير، وكانوا يتعرضون للكثير من الصعوبات في حال ذكروا أنهم من جبهة التحرير، تصل إلى حد الاتهام بالخيانة،[5] ويؤكد أحمد مهساس أن الخلاف كان قائما بين تيارين أحدهما عروبي إسلامي والآخر تغريبي بحت، ولازالت تداعيات ذلك إلى غاية الاستقلال وبعده.[6]

2- إشكالية قيادة الحرب في الحدود الشرقية:

حاول محساس إصلاح الأوضاع في تونس بين قادة النمامشة وعلى رأسهم لزهر شريط وبين عباس لغرور ومعه عبد الحي وجماعته، وواصل المساعي من أجل توحيد القيادة، فعقد عدة لقاءات لتذويب الخلافات، ولكن جماعة الصومام[7] أفسدوا محاولات الاتفاق، وهنا وجد بورقيبة الذريعة لسجن عبد الحي وجماعته بدعوى عدم الاقتتال على الأراضي التونسية، وبعدها قام محساس بالتنازل عن المسؤولية للجنة التنسيق والتنفيذ، واتفق مع المعارضين لمقررات الصومام على التوجه للجبال لمحاربة الاستعمار.[8]

ولقد كان معظم القادة في الداخل ينظرون إلى قيادة الخارج على أنها تهاونت في إرسال السلاح إليهم، ولكن هل كانوا عارفين بحجم الخلافات والانقسامات التي طفت على المسرح العام للثورة خاصة في الحدود الشرقية منها؟ فالولاءات المختلفة جعلت تأييد الثورة في الداخل يقل تدريجيا، خاصة مع إنشاء خط موريس وتدعيمه في ما بعد بخط شال، وتفاقمت المشاكل...وبالقبض على العربي بن مهيدي في 1957/10/27 اشتد الخناق على أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ المتواجدين في العاصمة فأجبروا على مغادرتها إلى تونس.[9]

ويتبين إذن مقدار الشروخات التي أصابت هيكل الثورة وبنيانها، وتفاقمت الاختلافات والصراعات وسط دواليب الثورة في الداخل والخارج بعد مؤتمر الصومام، إضافة إلى تولي جيل جديد متشبع بالأفكار والثقافة الفرنسية مناصب هامة على مستوى جبهة التحرير الوطني وجيشها كان من أهم الأسباب التي أدت إلى بداية الانحراف عن مسار الثورة ونهجها الذي رسمته منذ انطلاقتها،[10] ومن هنا كان محمد لعموري يرى أن مؤتمر الصومام قد فتح الباب على مصراعيه أمام الوصوليين لتولي المناصب والمسؤوليات

في جبهة التحرير وجيشها، وأن كريم بلقاسم هو المسؤول عن مطاردة رجال المقاومة في تونس وبالمحاباة وبالاختلاس.[11]

وعين العقيد عمار بن عودة بمعية العقيدين محمد لعموري وعمارة بوقلاز في القيادة الشرقية بقيادة العقيد محمدي السعيد، وفي أول اجتماع اقترح سي ناصر هيكلة لقيادة أركان الشرق لم يسند فيها للثلاثي بن عودة وبوقلاز ولعموري أية مسؤولية، واحتفظ بالسلطة الفعلية كاملة لنفسه ولمساعديه من الضباط الفارين من الجيش الفرنسي،[12] مما دفعهم إلى اقتراح هيكلة بديلة، وهي أن يكلف العقيد محمد لعموري بالتنظيم والتموين، أما العمليات العسكرية فيكلف بها عمارة بوقلاز، ويتولى عمار بن عودة الاستخبارات، وعرضت على الثلاثي كريم وبن طوبال وبوالصوف فوافقوا عليها مع تحفظ العقيد ناصر.[13]

واتخذت قيادة العمليات مدينة الكاف بتونس مقرا لها، وفي أفريل عقدت أول اجتماعاتها، وحددت لنفسها عدة مهام وأهداف منها: تدمير الأسلاك الشائكة، وتخريب آبار النفط، والقضاء على أنصار بلونيس، كما درست وضعية الضباط الفارين من الجيش الفرنسي واتفق على تسويتها دون أخذ رتبهم بعين الاعتبار، ودرست أيضا مسألة عودة الضباط القادرين على العمل إلى الجزائر من أجل تنشيط الكفاح المسلح، وتناولت قيادة العمليات العسكرية في اجتماعها الثاني بتاريخ 2 جوان 1958 مشروع تأسيس حكومة مؤقتة، وكان الرأي الغالب أن مسألة كهذه ينبغي أن يصدر البت فيها عن مجلس الثورة، عكس الاتجاه الأقوى في لجنة التنسيق والتنفيذ الذي يرى بأنه ما من داع لاستدعاء المجلس الذي كان قد فوَّض اللجنة في دورة أوت 1957.[14]

3- أعمال لعموري ورفاقه وإدانتهم:

قام لعموري مع رفاقه في الهيكلة الجديدة بتوحيد الجيش وبعدة عمليات عسكرية منسقة أهمها عملية 5جويلية 1958 والهدف منها تحطيم خط موريس من الشمال إلى قرية الرديف التونسية بالجنوب، واستعمل فيها لأول مرة سلاح البنغالور، وقد لاقت رواجا كبيرا في الجرائد اليومية وفي صحافة العدو نفسه، ولكن هذه العملية دبرت دون موافقة قائدهم،[15] وبالتالي فقد نقم العقيد محمدي السعيد على لعموري باعتباره محرك التكتل ضده وسط قيادة العمليات، بل وصل إلى حد اتهامه بمناوأة الولاية الثالثة والعمل على خنقها،[16] وبعد أسبوع من العملية التي قاموا بها لنسف خط موريس فوجئوا باستدعائهم إلى القاهرة في 9 سبتمبر 1958 من قبل كريم بلقاسم المكلف بشؤون الحرب ومعه كل من بن طوبال وبوالصوف، وبعد عدة أسئلة تم تقديم تقارير تشرح أسباب فشل قيادة العمليات العسكرية، واتهم أعضاؤها بالتقصير واللاكفاءة، وإثرها قرر الثلاثي اتخاذ إجراءات بوقف العقيد ناصر ثلاثة أشهر،[17] ووقف العقيد بن عودة ثلاثة أشهر مع نفيه إلى لبنان بتهمة السلوك المنافي لأخلاقيات الثورة،[18] وتخفيض رتبة العقيد لعموري إلى نقيب ونفيه إلى جدة مع إقامة غير محددة، وإنزال رتبة بوقلاز إلى نقيب وإقامة جبرية ببغداد،[19] واتسمت العقوبات بالتمييز والقساوة وعدم ملاءمتها لما بدر من هؤلاء القادة، وبرر كريم ذلك بأن لعموري وبوقلاز أثارا الشقاق والنعرات الجهوية،[20] ولم يستطع كريم إحكام قبضته على جيش الحدود الشرقية، فكثرت الانقسامات والتكتلات القبلية والجهوية المعارضة لسلطته، ووجهت له تهمة الجهوية خاصة بعد تعيين الرائد إيدير مسؤولا على جيش الحدود،[21] وفي رواية لعمار بن عودة فإن فتحي الذيب سارع إلى شن حملة على قرار تأسيس الحكومة المؤقتة، حيث اتخذ القرار بتأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في مؤتمر طنجة المغاربي في أفريل 1958،[22] وتم الإعلان عن إنشاء الحكومة المؤقتة في 19 سبتمبر 1958 في نفس

الوقت بالقاهرة وتونس والرباط،[23] وكان هذا القرار مغاربيا بحتا وتم دون استشارة القاهرة أو موافقتها، وقد تحفظت القاهرة على بعض أعضاء الحكومة المؤقتة، وحاول فتحي الذيب استغلال غضب الضباط الثلاث المعاقبين واستقطابهم للعمل ضد الحكومة المؤقتة، فراسل بن عودة الذي لم يرد عليه، بل أخطر الباءات الثلاث بالأمر فطلبوا منه مجاراته بهدف معرفة بعض نواياه، وخلاصة مطلب فتحي الذيب من بن عودة هو السعي لتأسيس حكومة جديدة، ويؤكد بن عودة أنه نبه كلا من لعموري وبوقلاز إلى نوايا فتحي الذيب وما يريده منهما حتى لا ينساقا وراءه،[24] ولم يلتحق لعموري بمنفاه في جدة، واتخذ قرارا وهو غاضب بالانتقال إلى القاهرة، واتصل برئيس المخابرات المصرية فتحي الذيب طالبا منه مقابلة الرئيس جمال عبد الناصر، حيث قدم له أثناء اللقاء تقريرا مفصلا يبين أن الثورة الجزائرية صارت في خطر، بدليل أن قيادة الثورة جلبت ضباطا جزائريين خدموا في الجيش الفرنسي من أجل إحلالهم محل القياديين الأوائل أو تصفيتهم، وأنه شخصيا كان أحد ضحايا هذه السياسة العرجاء.[25]

فمصر لا تتفق مع لحبيب بورقيبة في ما يخص القومية العربية، وتبحث عن وسيلة لإبقاء نفوذها وسط جبهة التحرير، فهي تعتبر نفسها حاضنة الثورة الجزائرية، وليس من المعقول أن يتم تغييب دورها وفعاليتها في القضية الجزائرية بهذا الشكل، لذلك سعت لتوضيح موقفها من الأحداث التي جرت، وخلاصة سعيها تأسيس حكومة جديدة تكون موالية لها، فمصر مستاءة من تشكيل حكومة مؤقتة في مؤتمر طنجة التداولي دون علمها واستشارتها.

وتفاجأ الجميع باتخاذ كريم قرارا في 19 سبتمبر 1958 ينص على تعيين العقيد محمدي السعيد قائدا لأركان الحدود الشرقية، وكان قرار إعادة الاعتبار لمحمدي السعيد المعاقب غير مفهوم، بل ظهر استفزازيا.[26]

4- الأسباب وراء حركة لعموري:

كان هدف لعموري وجماعته يتمثل في الإطاحة بالحكومة المؤقتة، حيث جاءوا من الداخل مع بعض الرواد الذين كانوا رافضين لمقررات الصومام، إذ كانوا يعتقدون أن لجنة التنسيق والتنفيذ قد همشتهم منذ تأسيس الحكومة المؤقتة في التاسع من سبتمبر 1958، فشنوا حملة ضد أعضائها بحجة الدفاع عن الجنود بالداخل، وعن المقاتلين الموجودين بالحدود، ونشروا إشاعات مغرضة في أوساط جيش التحرير الوطني واللاجئين بتونس،[27] وهكذا خاض لعموري دون كلل دعاية ضد كريم في الحدود متهما إياه بمحاباة الأقارب وبالاختلاس،[28] وقامت الحكومة المؤقتة بعد أيام من تأسيسها بتعيين هيئتي أركان إحداهما في الشرق والأخرى في الغرب نظرا لفشل لجنة العمليات العسكرية، وكان مقر الأولى غار ديماو بتونس والأخرى وجدة بالمغرب، يتولى قيادتهما كل من محمدي السعيد بالشرق وبومدين بالغرب،[29] وبعد الثامن من أكتوبر 1958 اجتمع كريم بلقاسم بمحمدي السعيد والعقيد أحمد نواورة قائد الولاية الأولى والرائد محمد عواشرية قائد القاعدة الشرقية في جلسة عمل، وتقرر إدخال الوحدات المرابطة على الحدود في أجل أقصاه 25 أكتوبر 1958.[30]

ويلاحظ أن قرار إدخال الوحدات المرابطة على الحدود قد طرح إشكاليتين:

– هل تم استخلاص الدروس من حرب الحدود والوقوف على الحقائق الميدانية بعد معركة سوق أهراس.

– هل تم حل قيادة العمليات العسكرية بناء على معطيات حقيقية جرى خلالها تقييم موضوعي لموازين القوى العسكرية على الحدود، أم كان ذلك في إطار كسب النفوذ داخل الحكومة المؤقتة الفتية خاصة بين العسكريين فيها؟[31]

ولكن القرار ظل حبرا على ورق ولم يتم تنفيذه لظروف مختلفة، وكان محمدي السعيد يريد إقامة مقر لقيادته في القاعدة الشرقية ولكن مساعيه باءت بالفشل الذريع واضطر تحت التهديد بأسلحة الفرقة التي يقودها النقيب بن سالم للعودة إلى غار ديماو.[32]

واتسع الخلاف بين قيادة القاعدة الشرقية والوزارة الوصية بقيادة كريم حين قام هذا الأخير بتقريب الرائد إيدير– الذي كان مسؤولا عسكريا على الحدود الجزائرية الليبية – بتعيينه رئيسا لديوانه العسكري سنة 1958،[33] وتكليفه بإعداد مشروع بناء جيش نظامي قوي على الحدود الشرقية تحت قيادته ويشرف عليه الضباط الجزائريون المكونون في الجيش الفرنسي، فكريم يرى أنهم مؤهلون للقيام بمهمة التدريب العسكري والتكوين والتوجيه،[34] وكانت إستراتيجية حقيقية للاستيلاء على الحكم، فالمخطط المعد يعتمد على ضمان تدريب عسكري لقادة وجنود جيش التحرير في معسكرات تدريب مختلفة مع الفصل بين الضباط ووحداتهم، وتكوين وحدات جديدة وإسناد قيادتها إلى الضباط الفارين من الجيش الفرنسي، مع السهر على ضمان مزج الجنود وقادتهم لعزلهم عن وحداتهم الأصلية وإضعاف ارتباطهم ببعضهم البعض، وكان الهدف من هذا المخطط تدجين العناصر التي تشكل عرقلة لمخططاتهم المستقبلية،[35] ولكن هذا المشروع لم يتمكن كريم من تمريره ولم يحظ بالموافقة الجماعية، ذلك أن ضباط جيش التحرير تعاضدوا فيما بينهم لإجهاض المشروع وبالتالي سد الطريق أمام الضباط القادمين من الجيش الفرنسي،[36] والحقيقة أن مسألة تولي الضباط القادمين من الجيش الفرنسي مناصب قيادية في الثورة شكل الكثير من الحساسيات تجاههم، ومن المعلوم أن الرتب وتولي المناصب في جبهة التحرير الوطني أو في جيشها لا يخضع للمحاباة أو الأشخاص، وإنما يخضع لموازين النزاهة والعمل الجدي والتضحية والكفاءة فهي التي تحدد تولي المسؤوليات

والاضطلاع بقيادة المجاهدين، ولكن بعضا من هؤلاء تحصلوا على الرتب والمناصب وفق ما كانوا عليه في الجيش الفرنسي،[37] فمسألة الداخل والخارج مازالت تلقي بظلالها على أنها محل جدال لم يزل حادا، وكانت قيادة الخارج تشعر بالتزام كبير تجاه الداخل، فغالبا كانت الوثائق المتعلقة بالعمليات تشير إلى مرجعية الالتزامات إزاء الداخل.[38]

واتسعت دائرة ردود الفعل على تلك القرارات في حق رفقاء السلاح، وتم ترجمتها في شكل اتساع عدد الرافضين لها مما يعني تزايد عدد خصوم الحكومة المؤقتة التي ورثت ورما ازداد انتفاخا، وسرعان ما تحول إلى محاولة انقلابية تزعمها لعموري وبعض قادة القاعدة الشرقية، وتجدر الإشارة إلى أن حركة لعموري وأنصاره كانت في البداية احتجاجات وانتقادات ورفض لقرارات لجنة التنسيق والتنفيذ في أوت 1958 التي صدرت في حقهم، ثم تواصلت بانتقاد قرار الحكومة المؤقتة بعد تعيينها لعلي منجلي في هيئة الأركان الشرقية كمساعد لمحمدي السعيد.[39]

5- تأزم الوضع على الحدود:

تطورت الأوضاع على الحدود من سيء إلى أسوأ، سوء تقدير الموقف العسكري الميداني في المناطق الشرقية في ظل وجود خط الموت، وتدعيمه بانتشار المد العسكري الفرنسي على طول الحدود الشرقية، ومهمته اعتراض وحدات جيش التحرير الوطني التي اخترقت حواجز الموت وصدها في الوقت المناسب، وذلك باستعمال منظومة مراقبة متطورة،[40] وزاد تفاقمُ ثقلِ الصراعاتِ داخلَ الحكومة المؤقتة الوضعَ تأزما، فبدل أن يهتم القادة بإيجاد الحلول الكفيلة التي تمكنهم من اختراق خطوط الموت صار كل واحد يسعى لكسب مناطق النفوذ واستقطاب دوائره، وفي تونس زاد حجم الضغوطات والتدخلات خاصة بعد زيادة التطاحن بين جيش التحرير والجيش الفرنسي، وزادت المناوشات

والاقتتال على الأراضي التونسية الأمر الذي جعل فرنسا تضغط على تونس بشأن الثوار،[41] فقام بورقيبة مرارا بالضغط على قيادة الثورة لكي يمتنع جيش التحرير عن القيام بأي عمليات عسكرية ضد القوات الفرنسية على الأراضي التونسية،[42] إضافة إلى عوامل أخرى كعدم رضى قائد القاعدة الشرقية والولاية الأولى على عودة محمدي السعيد من المنفى دون القادة الآخرين، وإعادة الاعتبار له بتعيينه على رأس قيادة الأركان الشرقية، ولكنه لم يستطع أن يقوم بفرض النظام والانضباط اللازمين، الأمر الذي أدى إلى بروز أزمات عسكرية وسياسية، ولا يخفى على أحد عجز قيادة أركان الشرق عن التصدي لهاته الحواجز، ولقد أدى ثقل الصراعات داخل أجنحة الحكومة الوليدة إلى غياب حلول توافقية تراعي وحدة الصفوف دون إقصاءات، وكذلك استغلال الحكومة المصرية لعزل لعموري ورفاقه من أجل توظيف ذلك لصالحها بفرض حكومة مؤقتة تدور في فلكها.[43]

6- اكتشاف أمر الاجتماع :

بعض المصادر ترجع كشفها ومعرفتها للمناضل الليبي سالم شلبك الذي كان لعموري في ضيافته عند عودته، وعندما هاتف لعموري جماعته بتونس من منزل مضيفه، فهم شلبك فحوى الكلام لأنه يعرف اللهجة الشاوية، وأخبر قيادة الثورة في تونس بما يحاك في الخفاء، فقامت القيادة بتتبع اتصالات لعموري، وتركته يلتقي بمجموعته،[44] وقام نواورة بإرسال السائق عمار قرام لاصطحاب لعموري والاكحل من طرابلس إلى ناحية الكاف، وعلى مقربة من الحدود التونسية اجتهد السائق في سلوك الطرق الآمنة إلى غاية إيصالهما إلى وجهتهما في 10 نوفمبر1958، وتم اعتقال السائق في طريق عودته إلى العاصمة التونسية ونقله إلى مقر الديوان السياسي للحزب الدستوري، وتم

استجوابه فأخبرهم بكل شيء،[45] ولم يكترث بوالصوف للأمر عندما أبلغه محمود الشريف خبر وصول لعموري إلى تونس، فقد كان بوالصوف وبن طوبال على اتصال وثيق بلعموري ومصطفى الاكحل المؤيد لمساعي لعموري والمبعد هو الآخر إلى القاهرة، وكان بوالصوف يهدف إلى تأمين جهته مستقبلا في حال نجاح الانقلاب المدعم من قادة الجبهة الشرقية، زيادة على تمكنه من التخلص من كريم ومحمود الشريف دون أن تشير أصابع الاتهام إليه، وزود بوالصوف كلا من لعموري والاكحل بجوازي سفر،[46] فأخبر محمود الشريف كريم بلقاسم بالانقلاب وأهدافه، ولكن كريم كان مترددا في اتخاذ القرار، واختار التهدئة والتقليل من خطورة الأمر، ظنا أنهم لا يستهدفون كل أعضاء الحكومة، وتخت إلحاح محمود الشريف وبن طوبال لإيقاف لعموري والمتواطئين معه، استنجد كريم بالسلطات التونسية للقبض عليهم.[47]

ولكن ماذا حدث في اجتماع الكاف؟

7- اجتماع الكاف:

في 13 أكتوبر 1958 اجتمع العقيد أحمد نواورة بأركان ولايته بتاجروين ليبلغهم قرارات وزير القوات المسلحة مبديا تذمره منها ومعترفا بصعوبة تنفيذها، ويتحول الاجتماع إلى مناسبة للتنديد بكريم بلقاسم والوزراء الآخرين والتعاطف النشط مع لعموري وبوقلاز، ثم يقوم نواورة بإطلاعهم على على الاستعدادات التي حضرت لاستقدام لعموري من القاهرة،[48] وفي 21 أكتوبر يجتمع قائد القاعدة الشرقية ببعض معاونيه لتفويضه لإبرام اتفاق مع الولاية الأولى ينص على الاحتفاظ بالمراكز الحدودية التابعة للولاية الأولى والقاعدة الشرقية، وتحديد المسؤولية بخصوص الأسلاك الشائكة، وتوحيد فصائل الإمداد والتموين تحت إشراف الولاية الأولى والقاعدة الشرقية، ومعرفة

الأسباب الكامنة وراء إنشاء قيادة العمليات العسكرية وحلها ونفي ثلاثة من أعضائها وعودة محمدي السعيد دونهم وترقيته، وتضمن أيضا المطالبة بعودة القادة الثلاثة، وتوضيح الأسباب الحقيقية الداعية إلى تصفية عبان رمضان، والمطالبة بعقد اجتماع مع الحكومة المؤقتة وحضور وزير القوات المسلحة،[49] وأيضا بيان المعاناة التي يعيشها المجاهدون من نقص في السلاح والذخيرة بينما القادة في تونس يعيشون حياة البذخ،كما طرحت فكرة استبدال فرحات عباس بلمين دباغين على رأس الحكومة المؤقتة.[50]

وبوصول لعموري إلى تونس ترأس اجتماعا مع قادة الولاية الأولى والقاعدة الشرقية في 16 نوفمبر1958،[51] بحضور كل من أحمد نواورة وبلهوشات وصالح السوفي وعواشرية محمد[52] وأحمد دراية وشويشي العيساني ومحمد الشريف مساعدية [53] وغيرهم من القادة، ودعا المشاركون في هذا الاجتماع إلى وضع اليد بالقوة على القواعد الحدودية، وجعلها تحت تصرف الولاية الأولى والقاعدة الشرقية، كما خططوا للاستيلاء على مركز ثقل جيش التحرير الوطني، إضافة إلى تعيين لجنة مراقبة للسهر على التسيير الحسن للأموال الآتية من الخارج،[54] ووضعوا خطة لكيفية إلقاء القبض على الوزراء العسكريين في الحكومة المؤقتة؛ كريم بلقاسم وعبد الله بن طوبال وعبد الحفيظ بوالصوف ومحمود الشريف، وإدخالهم إلى الجزائر لمحاكمتهم عسكريا لارتكابهم انحرافات عن مسار الثورة ومبادئ أول نوفمبر، وإبعادهم القادة الوطنيين الذين ساهموا في الثورة منذ انطلاقتها وإحلالهم عناصر مشبوهة خدمت الاستعمار مكانهم من أجل السيطرة على الثورة لصالحهم، زيادة على تماطلهم في إيصال السلاح إلى الداخل.[55]

واختتم الاجتماع بإعلان جملة من الاتهامات والإدانات للباءات الثلاث ومحمود الشريف، على اعتبار أنهم انحرفوا عن مسار الثورة، زيادة على تماطلهم في إيصال السلاح إلى الداخل واتباع سياسة الدكتاتورية والاستئثار بالسلطة واتخاذ قرارات كثيرة تمس بالثورة

الجزائرية، وفرض شخصيات غير محبوبة وجعلها في مراكز حساسة وهامة في القيادة كفرحات عباس ومحمود الشريف والرائد إيدير،[56] ولقد كان محمد لعموري ومصطفى لكحل يحذران من الانحرافات التي حادت عن الخط الإيديولوجي للثورة، ووجدت هذه الدعوة أنصارا كثيرين من قادة الداخل.[57]

8- إيقاف لعموري وجماعته:

ويلاحظ أنه في مسألة عودة لعموري إلى تونس رأيان؛ الأول يقول أن لعموري عاد إلى تونس ليشرح لبعض الضباط أنهم أبرياء من التهم الملصقة بهم وأنهم مظلومون،[58] وأما الرأي الثاني فيذكر أنه عندما عاد لعموري من منفاه ترأس اجتماعا سريا عقد في مدينة الكاف التونسية بتاريخ 1958/11/16، وشارك فيه العديد من إطارات الثورة العسكرية والسياسية، وذلك من أجل الإطاحة بالحكومة المؤقتة من خلال تحريض الجيش ضدها، وإعادة تأهيل المجلس الوطني للثورة الجزائرية وتطهيره من العناصر التي دبرت الانقلاب[59] أو شاركت فيه بأي شكل كان.[60]

وقام محمود الشريف بإبلاغ كريم بأمر الاجتماع والمؤامرة التي تحاك فيه، فوجده مترددا في القبض على لعموري ومن معه ترددا كادت أن تنجر عنه عواقب سيئة، إذ اختار التهدئة والتقليل من خطورة ما يدبره المتآمرون ظنا بأنهم لا يستهدفونه،[61] واستعان كريم بالسلطات التونسية للقبض على مدبري الانقلاب خلال اجتماعهم بالكاف،[62] ولم يدخر بورقيبة جهدا في إرسال قوة عسكرية لقطع هذا الاجتماع بعد التحذير الذي تلقاه من كريم، لأن مصيره مرتبط بإفشال هذا التخطيط المدعوم من قبل خصمه اللدود صالح بن يوسف،[63] وتم تطويق المجموعة من قبل المدعو المحجوب بن علي في مكان يسمى الطابق الرابع (الكاتريام)، واتصل بالمجموعة وأوهمهم أنه يريد دخول

العمارة للبحث عن بعض التونسيين فسُمِح له بذلك،[64] وعلى إثرها تم القبض على 28 منهم وفر ثلاثة كان أحدهم بن سالم قائد منطقة سوق أهراس الذي أبلغ الداخل بما يجري، وأعلن المكافحون العصيان المسلح إلى أن يتم الإفراج عن القادة المعتقلين، وحاول كريم إرغام القادة الخارجين على طاعته للرجوع عن موقفهم بالقوة الأمر الذي كادت تنجر عنه عواقب وخيمة،[65] [66] وحاولت الحكومة المؤقتة الحصول على تفسير لما حدث من عبد الناصر وتدخل مصر في هذه القضية ولكن دون فائدة، فقامت بنقل مقرها إلى تونس تعبيرا على احتجاجها.[67]

9- محاكمة لعموري ورفاقه:

في 20 جانفي 1959 تشكلت محكمة عليا للنظر في قضية لعموري ورفاقه، ترأسها العقيد الهواري بومدين يساعده الرائد علي منجلي بمهمة النائب العام والعقيد الصادق دهيليس بمهمة المحامي والرائد سليمان (أحمد قايد)،[68] والنقيب علي منجلي نائبا عاما، والملازمان الأول محمد فلاح(الولاية الرابعة)، وعلي مشيش(الولاية الأولى) والملازم عبد العزيز زرداني كمحلفين، والمرشح أحمد روابح كاتب ضبط، ووجهت المحكمة ست تهم للعقيد محمد لعموري أخطرها على الإطلاق التلبس بجريمة التآمر على الثورة، وفسر قرار الإحالة ذلك بأن المتهم قبض عليه وهو يدعو أنصاره لتدمير السلطة الشرعية باستعمال القوة، ووجهت نفس التهمة للعقيدين نواورة وعواشرية، أما النقيب مصطفى لكحل فوجهت إليه تهمتان: الفرار من صفوف الجيش، وإفشاء أسرار إلى دولة أجنبية أي مصر من خلال الاتصال بفتحي الذيب عدة مرات،[69] وصدر حكم الإعدام في كل من لعموري وأحمد نواورة والطاهر عواشرية ومصطفى لكحل في مارس 1959 مع

التجريد من الرتب، أما الآخرون فحكم عليهم بأحكام مختلفة وتعرضوا لأبشع أنواع التعذيب، وتم سجنهم مدة حتى 1960.[70]

ويؤكد محمد العربي الزبيري أن المحاكمة كانت صورية فقط، وأنها في واقع الأمر تتعلق باغتيالات جماعية هدفها التخلص من خيرة إطارات الثورة قصد الاستجابة لطموحات شخصية،[71] والملفت للانتباه أن ثورة العقداء كانت تعبيرا من هؤلاء الضباط على حالة الفساد المستشرية بين ممثلي قيادة الجبهة في الخارج خاصة، وميلهم للرفاهية والتقاعس عن إمداد الثورة بالسلاح، وأفرج بومدين عن الضباط المسجونين بعد سنة من توليه قيادة الأركان، وذلك على إثر خلافات نشبت بينه وبين الحكومة المؤقتة لنفس الأسباب التي ثار من أجلها العقداء، وأدمجهم في صفوف جيش التحرير من جديد وفتح جبهة عسكرية بأقصى الجنوب بالقرب من مالي، وأرسل معهم أحمد مدغري وبوتفليقة.[72]

فهذه الحركة التي يدعوها البعض بأنها انقلابية على الشرعية الثورية، كان هدفها الأساس محاكمة الذين حادوا وتنكروا لمبادئ أول نوفمبر وانسلخوا عن الشرعية الثورية للرعيل الأول، وهي محاولة من ضباط الولاية الأولى والقاعدة الشرقية للإطاحة بالحكومة المؤقتة، وإزاحة كريم بلقاسم ومحمود الشريف ومد النزاع الجزائري الفرنسي إلى تونس.

ويروي فرحات عباس أن كريم بلقاسم كانت تراوده شكوك كثيرة حول تورط مصر في قضية لعموري، ولم يكن لديه دليل ملموس يستند عليه، وفي القاهرة تم لقاء بين فتحي الذيب من جهة و بين كريم وبن طوبال وبوالصوف وتوفيق المدني من جهة أخرى، وطرحت عليه عدة أسئلة حول كيفية تمكن لعموري من مغادرة القاهرة دون أن تمنعه أجهزة الأمن، وهل تم دعمه للتآمر ضد الحكومة المؤقتة، وأجابهم فتحي أنه لم يكن يعلم

أن إقامة لعموري جبرية، ونفى أن تكون له يد في تشجيعه على ما فعل، وذكرهم بسابق صنيعه معهم.(73)

ومن ثمة ألا يمكن القول أن حركة لعموري وجماعته كانت في جوهرها تصفية حسابات بين قيادات الثورة بخلاف ما يعرف أنها مؤامرة وانقلاب على الحكومة المؤقتة موجه من الخارج، ولم تستطع القيادة في تونس أن توقف هذه الحركة إلا بإثارة هلع بورقيبة بأنها تحظى بتدعيم عبد الناصر وبتأييد غريمه صالح بن يوسف.(74)

خاتمـــة:

ومن خلال ما تم عرضه نستخلص النتائج الآتية:

- إن لعموري بحكم موقعه ورؤيته للأحداث اضطرمت في نفسه مشاعر البغض لهؤلاء القادة الذين ظلوا يعيشون بعيدا عن الميدان الحقيقي للمعاناة المتواصلة للجنود والمجاهدين بالداخل بصفة خاصة وللشعب الجزائري بصفة عامة، ولما شاهد حياة الرفاهية التي يتقلبون في نعيمها أيقن أنه على صواب في حكمه عليهم وبغضه لهم.
- كانت انتفاضة لعموري ضد هؤلاء القادة لأنهم حادوا عن مسار نوفمبر ومبادئه التي يجب تقديسها والعمل على حمايتها من الوصوليين الذين يحاولون القفز عليها وتجاوزها.
- كان مسعى لعموري وجماعته —وإن لم يؤت أكله– عبارة عن محاولة تصحيحية تهدف إلى إعادة تنظيم خط سير الثورة وفق ميثاق وبيان أول نوفمبر.
- أفرزت قضية لعموري أزمة سياسية بين جبهة التحرير الوطني والحكومة المصرية، حيث تم نقل مقر الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من القاهرة إلى تونس.

- تعتبر قضية لعموري امتحانا صعبا للثورة أورث العديد من الانحرافات عن مسار أول نوفمبر.
- إن حركة لعموري تمثل صراعا إيديولوجيا بين تيارين متباينين في الرؤى والأفكار.
- هذا الاجتماع الذي لو كتب له النجاح، كان سيحمل تغييرا جذريا يعيد الثورة الجزائرية إلى خطها الأصيل، وذلك من خلال التركيز على الكفاح المسلح والعمليات العسكرية في الداخل بدل البحث عن حلول سياسية.

الإحالات والهوامش:

[1] – محمد لعموري من المجاهدين الأوائل الذين تخرجوا من معهد عبد الحميد بن باديس، ولد عام 1929 بأولاد سيدي علي بباتنة، انضم إلى الحركة الوطنية، وكان مناضلا في الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية. هاجر إلى فرنسا قبيل اندلاع الثورة الشيء الذي جعله يتفتح على العالم الخارجي ويطلع على ما كان يدور فيه، ولما اندلعت الثورة انضم إليها وصار من القادة البارزين في الولاية الأولى والقاعدة الشرقية، كان منسقا بين المنطقة الأولى والثالثة من الولاية الأولى سنة 1955، ورقي إلى رتبة مسؤول عام للمنطقة الأولى من الولاية الأولى إثر مؤتمر الصومام حتى سنة 1958 أين جرد من جميع صلاحياته من قبل لجنة التنسيق والتنفيذ وخفضت رتبته من كولونيل إلى قائد، حكم عليه بالإعدام في 16 مارس 1959. انظر: بوعلام بلقاسمي وآخرون، (2007)، موسوعة أعلام الجزائر 1954-1962، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، الجزائر،ص 247-249. إبراهيم لونيسي،(2007) القضاء العسكري أثناء الثورة مع إشارة لمحاكمة العموري وزملائه، أعمال الملتقى الوطني حول القضاء إبان الثورة التحريرية المنعقد بجامعة الأمير عبد القادر ، قسنطينة، 16-17 مارس 2005، منشورات .وزارة المجاهدين، الجزائر، ص147.

[2] – لزهر بديدة، بديدة، دراسات في تاريخ الثورة الجزائرية، شمس الزيبان، الجزائر ،2013، ص75-76.

[3] – هشماوي مصطفى، جذور نوفمبر 1954 في الجزائر، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، دار هومة، الجزائر، 2010، ص100.

[4] – محمد شبوب، اجتماع العقداء العشر: من 11 أوت إلى 16 ديسمبر 1959، ظروفه، أسبابه وانعكاساته على مسار الثورة، أطروحة ماجستير، جامعة وهران، الجزائر. 2010، ص8.

[5] – هشماوي مصطفى، المرجع السابق، ص100

[6] – ناصر لمجد، أحاديث مع أحمد علي مهساس، أحد مهندسي ثورة التحرير، دار الخليل القاسمي، الجزائر، 2013، ص90-91....

[7] – في نهاية سبتمبر 1956 أرسلت لجنة التنسيق والتنفيذ العقيد عمر أوعمران قائد الولاية الرابعة بالنيابة إلى تونس للقيام بضبط الأمور التي خرجت عن السيطرة. انظر: زبيري الطاهر، (2008)،

مذكرات أخر قادة الأوراس التاريخيين(1962-1929)، منشورات الشركة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2008 ص107.

[8] – لمجد ناصر، المرجع السابق، ص95-98.

[9] – عبد القادر حميد، فرحات عباس رجل الجمهورية، دار المعرفة، الجزائر،2007، ص169.

[10] – بديدة لزهر، المرجع السابق، ص81-82.

[11] – حربي محمد،جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع،ط1، تر:كميل قيصر داغر،دار الكلمة،لبنان،1983، ص187-188.

[12] – عباس محمد، ثوار عظماء، شهادات 17 شخصية وطنية، دار هومة، الجزائر، 2003، ص 227.

[13] – بلفردي جمال، هيكلة وتنظيم جيش التحرير الوطني الجزائري على الحدود الشرقية والغربية 1958-1962، أطروحة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، بوزريعة، الجزائر، 2005، ص72-73.

[14] – بومايدة عمار، بومدين والآخرون، دار المعرفة، الجزائر، 2008، ص61.

[15] – عباس محمد، المرجع السابق، ص227.

[16] – بومايدة عمار ، المرجع السابق، ص61.

[17] – لكن الملاحظ أن العقيد محمدي السعيد تم تعيينه فيما بعد قائدا لأركان الشرق، ومن هنا نتبين طبيعة العقوبات على أنها مناورة لإبعاد قائد القاعدة الشرقية وقائد الولاية الأولى، وهنا تتطور القضية لتأخذ أبعادا خطيرة سوف يكون لها أثر بالغ في حدوث الصدام بين الحكومة المؤقتة الناشئة وأبرز قادة القاعدة الشرقية والولاية الأولى. انظر: عجرود محمد، أسرار حرب الحدود، منشورات الشهاب، الجزائر،2013 ، ص 104.

[18] – ويقول العقيد عمار بن عودة أن التهمة التي ألصقت به شخصيا لا محل لها من الإعراب، فهو أصلا يشتغل في المخابرات. انظر محمد عباس، ثوار عظماء، شهادات 17 شخصية وطنية، دار هومة، الجزائر، 2003، ص 228.

[19] – بلاح بشير وآخرون، تاريخ الجزائر المعاصر (1989-1830)، ج1، دار المعرفة، الجزائر. ، 2006، ص 523. عباس محمد، المرجع السابق، ص 224.

[20] – بومايدة عمار، المرجع السابق، 2008، ص 62

[21] – سامية خامس، النشاط الثوري ومسألة الحدود الجزائرية –التونسية في المناورات الديغولية– البورقيبية، 1954–1962، أطروحة ماجستير في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر2، الجزائر، 2013، ص166.

[22] – تمت دعوة جبهة التحرير إلى حضور مؤتمر طنجة من قبَل حزب الاستقلال المغربي، وجرت الاتصالات في القاهرة للتنسيق مع جبهة التحرير وإقناعها بالمشاركة في المؤتمر، ولكن جبهة التحرير لم تكن لتشارك فيه دون وضع رؤية متبصرة تمكنها من حصر النقاش خلال المؤتمر حول القضية الجزائرية، وتم انعقاد المؤتمر وانطلقت أشغاله في 27 أفريل 1958، وبلغ أعضاء الوفود المشاركة 19 عضوا(6 عن الجزائر و6 عن تونس و7 عن المغرب)، وتركز تدخل الوفد الجزائري على ضرورة الدعم المادي للثورة رافضا كل أشكال المفاوضات المؤدية إلى الاستقلال المشروط، وأكد على أن جبهة التحرير الجزائري هي الممثل الوحيد للشعب الجزائري ، كما طرح الوفد مسألة تأسيس حكومة جزائرية مؤقتة، ودعا حكومة تونس والمغرب للاعتراف بها. معمر العايب، (2010)، مؤتمر طنجة المغاربي دراسة تحليلية تقييمية، دار الحكمة، الجزائر، ص ص(146-136).

[23] – زبيري الطاهر، المرجع السابق، 2008، ص200

[24] – المرجع نفسه، ص229

[25] – جرمان عمار، الحقيقة، مذكرات عن ثورة التحرير الوطني وما بعد الاستقلال، دار الهدى، الجزائر، 2007، ص149.

[26] – بومايدة عمار، المرجع السابق، ص62.

[27] – بن عمر مصطفى، الطريق الشاق إلى الحرية، دار هومة، الجزائر، 2009، ص 230.

[28] – حربي محمد، المرجع السابق، ص188

[29] – سهام ميلودي، علاقة الحكومة المؤقتة بقيادات جيش التحرير الوطني (سبتمبر 1958– مارس 1962)، أطروحة ماجستير، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران، 2011، ص15-16.

[30] – حربي محمد، المرجع السابق، ص188-189

[31] – عجرود محمد، أسرار حرب الحدود، منشورات الشهاب، الجزائر، 2013، ص105.

[32] – حربي محمد، المرجع السابق، ص188-189.

[33] – الزبيري محمد العربي، تاريخ الجزائر المعاصر، ج2، منشورات اتحاد الكتاب العرب، سوريا، 1999، ص125.

[34] – حسين بن معلم، مذكرات اللواء حسين بن معلم، حرب التحرير الوطنية، تر: أحمد بن محمد بكلي، دار القصبة للنشر، الجزائر،2014، ص177.

[35] – براهيمي عبد الحميد، في أصل الأزمة الجزائرية 1958-1999، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان،2001، ص35-36. انظر أيضا: بلفردي جمال، المرجع السابق، ص 78.

[36] – الزبيري محمد العربي، المرجع السابق، ص 125

[37] – بوحارة عبد الرزاق، منابع التحرير، أجيال في مواجهة القدر، تر: صالح عبد النور، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2006، ص255-256.

[38] – المرجع نفسه، ص291

[39] – جبلي الطاهر، دور القاعدة الشرقية في الثورة الجزائرية 1954-1962، دار الأمة، الجزائر، 2014، ص215-216

[40] – عجرود محمد، المرجع السابق، ص106.

[41] – نفس المرجع، ص 106-107.

[42] – زبيري الطاهر، المرجع السابق، ص189.

[43] – عجرود محمد، المرجع السابق، ص106.

[44] – كافي علي، المصدر السابق، ص268- حربي محمد، المرجع السابق، ص272.

[45] – بومايدة عمار، المرجع السابق، ص 63-64.

[46] – الذيب فتحي، عبد الناصر والثورة الجزائرية، ط2، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1990، ص 406.

[47] – لونيسي إبراهيم، المرجع السابق، ص149. مقلاتي عبد الله، محمود الشريف قائد الولاية الأولى ووزير التسليح إبان الثورة التحريرية، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الرغاية، الجزائر، 2013، ص 142-143.

[48] – عجرود محمد، المرجع السابق، ص105.

[49] – المرجع نفسه، ص105

[50] – بن جديد الشاذلي، مذكرات الشاذلي بن جديد، ج1: 1929-1979، دار القصبة للنشر، الجزائر،2011، ص123.

[51] – بعضهم يذكر أن تاريخ اجتماع عقداء الكاف كان في 12 نوفمبر 1958، انظر: محمد عجرود ، المرجع السابق، ص 107. والبعض الآخر يذكر أن الاجتماع تم في 16 نوفمبر 1958. انظر: بوعلام بلقاسمي وآخرون، المرجع السابق، ص312. الزبيري محمد العربي، المرجع السابق، ص106.

[52] – من العسكريين القدامى في الجيش الفرنسي، كان التحاقه بالثورة بعد عملية البطيحة (8 مارس 1956)، رفقة عدد كبير من رفاقه، وأصبح نائبا لعمارة بوقلاز إثر تأسيس القاعدة الشرقية برتبة رائد ثم مسؤولا للقاعدة الشرقية بعد تعيين عمارة بوقلاز في لجنة العمليات العسكرية، شارك في الاجتماع الذي دعا له لعموري بالكاف، وأدين بتهم متعددة منها رفض الامتثال لقرارات الحكومة المؤقتة والتآمر على الثورة، وتم إعدامه يوم 16 مارس 1959. انظر: تابليت عمر، (2012)، مذكرات الضابط سالم جيليانو، 1930-1962، دار الأملعية، الجزائر، ص279.

[53] – من مواليد أكتوبر 1924 بسوق أهراس، درس بمسقط رأسه وانتقل إلى الزيتونة، كان عضوا في حزب الشعب الجزائري ثم حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، التحق بالثورة عام 1957 بالقاعدة الشرقية، شارك في اجتماع عقداء الكاف وقبض عليه وسجن ثم أطلق سراحه سنة 1960، وفي أزمة صيف 1962 انضم إلى جماعة تلمسان . انظر: بلقاسمي بوعلام وآخرون، المرجع السابق، ص 312-313.

[54] – جبلي الطاهر، المرجع السابق، ص21 . عجرود محمد، المرجع السابق، ص107-108

[55] – لونيسي إبراهيم، المرجع السابق، ص148-149.

[56] – جبلي الطاهر، المرجع السابق، ص 217.

[57] – الزبيري محمد العربي، المرجع السابق، 105.

[58] – عباس محمد، المرجع السابق، ص229.

[59] – يقصد بالانقلاب إعلان الباءات الثلاث عن إنشاء حكومة برئاسة السيد فرحات عباس على أن يظلوا هم السلطة المرجعية الوحيدة التي بيدها الحل والربط، وذلك دون استدعاء المجلس الوطني للاجتماع بصفته الهيئة العليا للثورة الجزائرية التي يحق لها اتخاذ القرار في مثل هذه الحالات. انظر: الزبيري محمد العربي، المرجع السابق، ص105.

[60] – نفس المرجع، ص106

[61] – مقلاتي عبد الله، المرجع السابق، ص143.

[62] – بن عمر مصطفى ، المصدر السابق، ص 231

[63] – لونيسي رابح، الجزائر في دوامة الصراع بين السياسيين والعسكريين، دار المعرفة، الجزائر، 2000، ص31-32.

[64] – جرمان عمار، المصدر السابق، ص153.

[65] – تذكر بعض المراجع أن الفارين هم: احمد دراية والنقيب بن ديدي (صالح السوفي) وعبد السلام الذوادي، انظر: محمد عجرود، المرجع اسابق، ص 108.

[66] – الذيب فتحي، المصدر السابق، ص408.

[67] – قداش محفوظ، وتحررت الجزائر، تر: العربي بوينون، دار الأمة، الجزائر، 2011، ص192

[68] – حربي محمد، المرجع السابق، ص189.

[69] – بومايدة عمار، المرجع السابق، ص65.

[70] – بن عمر مصطفى، المصدر السابق، ص231. هشماوي مصطفى، المصدر السابق، ص115-117.

[71] – الزبيري محمد العربي، المرجع السابق، ص107.

[72] – صديقي مراد، المصدر السابق، ص68.

[73] – عباس فرحات، المصدر السابق، ص344.

[74] – خيثر عبد النور، المرجع السابق، 360-361.